الانتخابات العراقية دليل ترسخ الديمقراطية

عندما يتوجه الملايين من العراقيين الى انتخابات ٣٠ نيسان البرلمانية، لن يقوموا بالإدلاء بأصواتهم لمن يختارون من المرشحين وحسب، بل سيوجهون صفعة قوية لوجه الإرهاب الذي يحاول ثني العراقيين عن الادلاء باصواتهم وتقويض العملية الديمقراطية في العراق.

مع مشاركة ٦٠% من الناخبين العراقيين والبالغ عددهم ٢١.٥ مليون ناخب، ستكون طوابير الانتظار الطويلة في مراكز الاقتراع دليل قوي على رغبة العراقيين في اختيار قادتهم عن طريق صناديق الاقتراع لا بطلقات الرصاص.

تمثل الانتخابات البرلمانية، وهي الرابعة منذ الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ والأولى منذ انسحاب القوات الامريكية من العراق عام ٢٠١١، علامة بارزة في طريق تحول العراق من النظام الاستبدادي الى النظام الديمقراطي. ومعلماً يستحق التضحيات التي قدمها الكثير من العراقيين والامريكيين.

مع أكثر من ٩٠٠٠ مرشح يمثلون ١٠٧ كيان سياسي يتنافسون للفوز بمقاعد البرلمان البالغة ٣٢٨، ستكون الفرصة متاحة للناخبين بمختلف اطيافهم للتعبير عن اراءهم واختيار من يمثلهم. كما ان هناك اجماع على بناء ديمقراطية متعددة الأحزاب والاعراق والطوائف وتعتمد على حكم القانون.

وبالرغم من الهجمات الإرهابية، فقد تم اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لضمان اجراء انتخابات حرة وعادلة ونزيهة. وتقوم المفوضية العليا للانتخابات، وهي كيان مستقل مكون من ٩ مفوضين تم اختيارهم والمصادقة عليهم من قبل البرلمان، بالإدارة والاشراف الكامل على سير الانتخابات.

نحن حريصون على ان يتم اجراء انتخابات شفافة وكمؤسسين للديمقراطية، فاننا نرحب بالرقابة الدولية. حيث تتعاون المفوضية العليا للانتخابات مع منظمة الأمم المتحدة في العراق لاستقبال ٦٦٧ مراقب دولي.

لقد تم تبني عدد من الإجراءات التي من شأنها ضمان اجراء عملية التصويت بحرية ونزاهة وكما يلي:

- في ضوء العنف الدائر في بعض مناطق الانبار سيتم توفير مراكز اقتراع بديلة وامنة للسكان النازحين من المحافظة. وسيتم استخدام بطاقة الانتخاب الإلكترونية لأول مرة للتصويت في جميع انحاء العراق .
- بعد حكم الرجل الواحد والحزب الواحد أيام نظام صدام، يدرك العراقيون اليوم أهمية ان لا يتفرد أي فصيل سياسي او عرقي او ديني او طائفي واحد في حكم البلاد.

ستتمخض عمليتنا الانتخابية عن تشكيل حكومة شاملة. وان ٢٥ في المئة من مقاعد البرلمان ستكون مخصصة للنساء، وهي نسبة نادرة في منطقتنا. كما سيتم تخصيص مقاعد أخرى للمسيحيين وباقي الأقليات العرقية والدينية.

وفقاً للمادة ٧ من الدستور والتي تحضر الترشيح للانتخابات لاسباب عنصرية او ارهابية او بسبب تكفير الاخرين، فقد تم استبعاد ١٥ مرشحاً فقط من عموم انحاء البلاد.

وستستمر العملية الديمقراطية حتى بعد انتهاء الانتخابات. ومن المرجح ان لايفوز حزب واحد بأغلبية المقاعد، لذا فان الحوار سيستمر بين الاحزاب المتنافسة لتشكيل حكومة ائتلاف وطنية.

ان الحكومة الشاملة هي ليست أفضل وسيلة لبناء النظام الديمقراطي وحسب، بل هي أفضل وسيلة لدحر الإرهاب ايضاً. وعندما تتمتع كل شريحة من المجتمع بصوت في الحكومة، لن يشعر احد بالتهميش، كما ويمنح المواطنون الثقة في ان جميع مشاكلهم سيتم حلها بطرق سلمية، ويضفي الشرعية على الحكومة الجديدة، ويضمن انهاء الدعم السياسي الذي يحتاجه المتطرفين لإثارة العنف.

وفيما تجري انتخاباتنا الوطنية، يبقى العراق في الطليعة في طريق بناء الديمقراطية وعلى الخطوط الامامية لمواجهة الإرهاب. ان معركة العراق ضد القاعدة ما هي الّا جزء من حرب أكبر ضد الإرهاب والعنف الذي يهدد دول الجوار والشرق الأوسط وشمال افريقيا كما يهدد الجميع في كل مكان.

من اجل ذلك، ينبغي على العراق والولايات المتحدة تعزيز ما اطلق عليه الرئيس الامريكي أوباما "شراكة متكافئة". فالعراق بحاجة الى السلاح والمعدات والخبرات والتنسيق الاستخباري وليس لتواجد القوات العسكرية على ارضه. كما نحتاج الى الاستثمارات الاقتصادية لا الى المعونات الأجنبية.

ان أفضل وسيلة لهزم الإرهاب والتطرف هي المشاركة السياسية وتقاسم الثروات. ونتيجة للتطور المستمر في الصناعة النفطية، من المتوقع ان تصل عائداتنا الى ٥ تريليون دولار خلال العقدين القادمين. وينوي العراق استخدام تلك العائدات بشكل رئيسي في إعادة اعمار شبكة المواصلات ونظام التعليم والرعاية الصحية واصلاح خدمات الطاقة الكهربائية وشبكة الماء والصرف الصحي. ان جميع هذه الجوانب توفر فرص استثمارية للشركات الامريكية.

ستكون الانتخابات التشريعية بمثابة خطوة عملاقة في طريق تقدم العراق نحو الديمقراطية والتطور ودحر الإرهاب. بغض النظر عمن سيتصدر نتائج الانتخابات، سيكون العراقيون والعالم اجمع هم الفائزون.

لقمان الفيلي، سفير العراق لدى الولايات المتحدة.